

## الإمارات تعزز التنمية بحوافز الاستثمار الإيجابي

أبو ظبي - تزايدت المؤشرات على أن اعتماد الإمارات لقرار "القائمة الإيجابية للقطاعات والأنشطة الاقتصادية المتاحة للمستثمر الأجنبي بنسبة 100 في المئة" حقق نجاحات كبيرة في استقطاب اهتمام المستثمرين العالميين والأقليميين. وأكد خبراء أن القائمة تمثل نقلة نوعية في البيئة الاستثمارية من شأنها أن تعزز أهلية الإمارات كوجهة عالمية جاذبة للاستثمار، كونها تستأثر بنسبة 40 في المئة من الاستثمار المباشر في المنطقة وبحجم تراكمي يتجاوز 130 مليار دولار.

واعتد مجلس وزراء دولة الإمارات، الأسبوع الماضي تطبيق قرار القائمة الإيجابية بفتح سقف التملك الأجنبي في ثلاثة قطاعات رئيسية هي الزراعة والصناعة والخدمات، وبما يوسع القدرة التنافسية للاقتصاد الإماراتي بزيادة قيمته المضافة ومرونته في التنوع وفي خدمة الرؤية التنموية المستدامة. ويأتي هذا التوجه لتحرير سقف التملك الأجنبي في عدد من القطاعات والأنشطة الاقتصادية، عقب إقراره العام الماضي مشفوعاً بمراعاة محدودية آثاره على الشركات الوطنية التي تمارس أنشطة مماثلة.

وتم تنظيم التطبيق على قائمة إيجابية تضم 122 نشاطاً رئيسياً ورفعيها ضمن ثلاثة قطاعات رئيسية من التي تساهم في مجالات البحث والتطوير، وتستقطب التكنولوجيا والخبرات العالمية. ويزيد الاعتراف الدولي بملكية الإمارات لأفضل بنية تحتية من قوة جاذبية هذه الخطوة، فضلاً على اعتمادها على إستراتيجية استثمارية تدعم الأفكار الريادية في قطاعات الصناعة والتعليم والصحة والذكاء الاصطناعي والأمن الغذائي وجودة الحياة.

ويعد توقيت صدور القائمة الإيجابية للقطاعات والأنشطة الاقتصادية المتاحة للمستثمر الأجنبي بسقف مفتوح في غاية الأهمية، وذلك حسب توصيف مراجع استثمارية دولية قرأت فيه ثقة بالنفس عالية جدا من جانب دولة الإمارات، مع مرونة في مواكبة التطورات والمتغيرات الاقتصادية العالمية.

وبالتزامن مع مراجعة الصناديق العالمية لحساباتها وتوقعاتها، منح قرار مجلس الوزراء الإماراتي دفعة جديدة للبلد لتعزيز موقعه كمنطقة مميزة لفرص الاستثمار والإنجاز ولدعم مكانته كقوة إقليمية ولإنتاج واستقطاب التكنولوجيا والخبرات العالمية.

وتتوزع الأنشطة الـ122 التي ضمتها القائمة الإيجابية للمشاريع ذات السقف الاستثماري المفتوح بشكل مدروس على قطاعات تحظى بجاذبية عالية.

ويتضمن القرار لائحة تنفيذية لضمان فعاليته القصوى في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المستهدفة، حيث وصفه سلطان بن سعيد المنصورى وزير

الثقافي، الذي يغني المخرجين عن التنقل بين دول الشرق الأوسط وما ينطوي عليه ذلك من تكاليف مالية مرتفعة.

لكن رئيس الغرفة المغربية لمنتجي الأفلام جمال السويسي يقول إن "القطاع يعيش منافسة دولية شديدة من أجل استقطاب الاستثمارات السينمائية الدولية من مختلف دول العالم، وبالتالي جلب العملة الصعبة وتوفير عمل للشباب من تقنيين ومساعدين وممثلين".

وأوضح المنتج المغربي أن العالم يعيش منافسة اقتصادية شرسة وأن المغرب يحتاج إلى تخصيص المزيد من الدعم للإنتاجات الأجنبية.

وأشار إلى أن الإجراءات التي تساهم في استعادة شركات الإنتاج الأجنبية لأكثر من 11 مليون دولار من تكاليف كانت من المحض أن تنفخها على أعمالها.

وأوضح أن المركز السينمائي المغربي يتلقى طلبات كثيرة من العديد من المنتجين الأجانب من أجل الحصول على رخص تصوير أفلام في المغرب والاستفادة من الإجراءات الضريبية.

وتقدم الحكومة المغربية إعفاءات أخرى للمواد والخدمات من طرف الشركات الأجنبية التي تصور أفلامها بالبلاد من الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى إعفاء العاملين الأجانب في قطاع السينما من التامين الاجتماعي.

وتتوقع الأوساط الاقتصادية استمرار الإقبال العالمي وارتفاع العوائد بفضل التسهيلات الحكومية، التي تشجع على استقطاب الشركات الأجنبية للتصوير والإنتاج في المغرب.

وتحتل البلاد بإقبال كبير من شركات الإنتاج لتصوير أعمال فنية بسبب الهوية الثقافية الفريدة والطبيعة الجغرافية المناخية والاستقرار السياسي والأمني،

## ضغوط على البرلمان التونسي لمراجعة رفض الانفتاح التجاري على أفريقيا

### منظمات تطالب بإعادة التصويت دون انتظار الأجل القانوني



#### الأحزاب تستعثر بالمصلحة العامة

وأكد أن التجاذبات السياسية في تونس باتت تعرقل المشاريع الوطنية داعياً الأحزاب إلى التعقل وتغليب مصلحة البلد وإلى إيجاد آلية قانونية أو تنقيح للقانون الداخلي لإعادة طرح المشروع على مجلس نواب الشعب.

ويصنق القانون التونسي على منع إعادة طرح أي مشروع قانون يتم إسقاطه، إلا بعد مرور ثلاثة أشهر على جلسة مناقشته الأولى، ما يعني إمكانية عرضه بعد 3 أشهر أخرى، رغم أن وضع البلد لا يحتمل التأخير في اتجاه الإصلاح.

وأعرب الجزيري عن أمله بالقول إن "كافة الهياكل المعنية التي تم الاتصال بها أكدت حرصها على الانفتاح على القارة الأفريقية واستعدادها لبذل الجهود لإعادة طرح القانون". وأكد ثقته بإمكانية إيجاد حل "حتى لو اضطررنا إلى الانتظار ثلاثة أشهر أخرى".

وبشكل الانفتاح على القارة الأفريقية ودعم صادرات الشركات المحلية نحو القارة، البند السابع في برنامج رئيس الحكومة الجديد إلياس الفخاخ ويأتي تحت عنوان "كاف أفريقيا" الذي يهدف إلى الاندماج الطوعي والمعزز نحو القارة.

وتزخر تونس بفرص تصديرية وإعادة كالصناعات التحويلية والطاقة والمواد الغذائية، لكنها تحتاج إلى إرادة سياسية للإصلاح لإنعاش الاقتصاد المحلي.

وأصبحت أفريقيا محور مساعي بلدان كثيرة تتنافس للاستحواذ على نصيب من مبادلات التجارة في القارة التي أصبحت تشكل قطبا اقتصاديا كبيرا في ظل النمو الكبير الذي تشهده.

وكانت تونس بعد توقيع الحكومة التونسية على الاتفاقية المتعلقة بها في 21 مارس 2018 بمدينة تيفالي (روندا) لكن استكمال الانضمام كان يتطلب مصادقة البرلمان.

وتسعى الاتفاقية لتنويع المبادلات التجارية الأفريقية وتحقيق زيادة في حجم التجارة البينية بنسبة 50 في المئة بحلول عام 2022 وذلك عبر زيادة مستويات التنسيق في تحرير المبادلات التجارية ووضع آليات التطبيق والتيسير.

وتغيب عن جلسة البرلمان المهمة والمفصلة لمستقبل العلاقات التجارية التونسية الأفريقية 23 نائبا من حركة النهضة و10 نواب من كتلة تحيا تونس و13 نائبا من الكتلة الديمقراطية.

وأدى ذلك إلى عدم المصادقة على الاتفاقية، بسبب تحفظ 13 نائبا من كتلة قلب تونس (معارضة) وتصويت 4 نواب من كتلة ائتلاف الكرامة برفضها، رغم تصويت كتلة الدستوري الحر المعارضة للقانون.

وندد الجزيري بغياب نواب الحزب السياسي معتبرا أنه يعطي صورة سيئة مفادها عدم المسؤولية وعدم الاهتمام بمصالح الدولة داخل البرلمان الذي يتم تمويله عبر ضرائب المواطنين.

وأشار إلى أن هذا القانون وطني وخال من كل الحسابات الأيديولوجية والسياسية، وهو يعني مصلحة وطنية عامة ولا يفتح أي جدال ليبرالي أو اجتماعي أو يساري بين الأحزاب ليمت رفضه أو الاختلاف حوله مستغنيا عدم التصويت عليه.

وفي هذا السياق أكد الجزيري أن مجلس الأعمال التونسي الأفريقي أجرى اتصالات عديدة مطالبا بتنقيح القانون أو إيجاد آلية قانونية تسمح بإعادة عرضه على البرلمان مجددا ليمت التصويت عليه. وكشف أنه يجري التأكيد على أن البرلمان لم يسطر القانون، وأن حقيقة الأمر هي غياب النواب الداعمين للحكومة، من أجل فرض إعادة التصويت عليه.

وأشار الجزيري إلى أنه "تم الاتصال برئيس الحكومة والوزير المكلف بالمشاريع الكبرى ووزير العلاقة مع مجلس النواب والهيئات الدستورية

والتصويت عليه.

وتتوقع الأوساط الاقتصادية استمرار الإقبال العالمي وارتفاع العوائد بفضل التسهيلات الحكومية، التي تشجع على استقطاب الشركات الأجنبية للتصوير والإنتاج في المغرب.

وتحتل البلاد بإقبال كبير من شركات الإنتاج لتصوير أعمال فنية بسبب الهوية الثقافية الفريدة والطبيعة الجغرافية المناخية والاستقرار السياسي والأمني،

تزايدت الضغوط على البرلمان التونسي لإجباره على مراجعة رفض المصادقة على اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية، الذي اعتبره خبراء جريمة بحق مصالح البلاد تلقى بظلال قائمة على المستقبل الاقتصادي وتبدد الفرص الكبيرة التي تتبناها الاتفاقية الأفريقية.

سناء عدوني  
صحافية تونسية

تونس - عبرت الأوساط الاقتصادية والشعبية التونسية عن صدمتها من إسقاط البرلمان لمشروع القانون المتعلق بمنطقة التبادل التجاري الحر الأفريقية، واتهمت الأحزاب بانعدام المسؤولية والمغامرة بمصالح البلاد.

وقال نائب رئيس مجلس الأعمال التونسي الأفريقي أنيس الجزيري في تصريح لـ"العرب" إن المجلس "يعتبر موقف البرلمان جرما في حق الاقتصاد المحلي". وأرجح سبب رفض القانون إلى "غياب نواب الحزب السياسي للحكومة وليس رفضه بصفة قطعية".

وتصاعد الغضب الشعبي في مواقع التواصل الاجتماعي، لإدانة موقف النواب، واتهامهم بتقديم نموذج خطير للعمل البرلماني في ظل استفحال القناحر الذي بات يهدد المصالح الحيوية للبلاد.

وسقط المشروع بعد أن حصل على 106 أصوات من 127 نائبا فقط حضروا الجلسة، من إجمالي عدد النواب البالغ 217 نائبا، وكان بحاجة إلى 3 أصوات فقط ليدخل حيز التنفيذ.

وتهدف الاتفاقية، التي تم رفضها، إلى وضع إطار شامل للعلاقات التجارية بين دول الاتحاد الأفريقي لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات وتقليص الارتباط بصادرات السلع الأساسية وتعزيز التحول الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق النمو الشامل والتصنيع والتنمية المستدامة تتماشيا مع "الأجندة 2063 للاتحاد الأفريقي".

ونشر مجلس الأعمال التونسي الأفريقي بيانا اعتبر فيه أن "إسقاط القانون جريمة في حق الشعب التونسي وجريمة في حق مكات المؤسسات التونسية وجريمة في حق المصدرين وجريمة في حق من سهر الليالي في وزارة التجارة وغيرها من الإدارات والمنظمات لتفعيل الاتفاق".

ودخلت منطقة التبادل التجاري الحر الأفريقية حيز التنفيذ في 30 مايو

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

## قفزة عائدات الإنتاج الفني الأجنبي في المغرب

وتتوقع الأوساط الاقتصادية استمرار الإقبال العالمي وارتفاع العوائد بفضل التسهيلات الحكومية، التي تشجع على استقطاب الشركات الأجنبية للتصوير والإنتاج في المغرب.

وتحتل البلاد بإقبال كبير من شركات الإنتاج لتصوير أعمال فنية بسبب الهوية الثقافية الفريدة والطبيعة الجغرافية المناخية والاستقرار السياسي والأمني،

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.

والتصويت عليه.



الإنتاج الفني يمنح الاقتصاد زخما